سلسلة رصد وتحليل الاخبار الاقتصادية

رقم الرصد: 2022/4 **تاريخ الرصد: 2022/8/11**

الموضوع: حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار للنصف الأول من عام 2022 مقارنة مع النصف الأول من عام 2021

تفاصيل الخبر

- ارتفع حجم الاستثمارات الكلية المستفيدة من قانون الاستثمار خلال النصف الأول من عام 2022 بنسبة 69% ليصل الى 405.3 مليون دينار، مقارنة مع 239.7 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2021.
- بلغ عدد المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار 202 مشروعاً استثمارياً خلال النصف الأول من عام 2022 يتوقع ان تعمل على استحداث حوالي 9.3 ألف فرصة عمل، مقارنة مع 207 مشروعاً استثمارياً خلال النصف الأول من عام 2021 عملت على استحداث 7.9 ألف فرصة عمل.
- استحوذت الاستثمارات المحلية على ما نسبته 74.2% من حجم الاستثمارات الكلية بقيمة بلغت 300.6 مليون دينار، مقارنة مع ما نسبته 25.8% للاستثمارات الأجنبية بقيمة بلغت 104.7 مليون دينار.
- بالنسبة للتوزيع القطاعي لحجم الاستثمارات الكلية، احتل قطاع الصناعة المرتبة الاولى بما نسبته 60% من إجمالي الاستثمارات وبحجم استثمار بلغ 243 مليون دينار أردني، وفي المرتبة الثانية قطاع السياحة بما نسبته 24.1% وبحجم استثمار بلغ 97.8 مليون دينار، ثم قطاع المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة بما نسبته 8.8% وبحجم استثمار بلغ 35.5 مليون دينار، ثم قطاع الزراعة بما نسبته 4.4% وبحجم استثمار بلغ 18 مليون دينار.

تحليل الخبر

- **حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار خلال النصف الأول من العامين 2021 و2022.**

السنه	الاستثمار الكلي (مليون دينار)	الاستثمار المحلي (مليون دينار)	الاستثمار الأجنبي (مليون دينار)
النصف الأول 2021	**239.7**	213.9	25.8
النصف الأول 2022	**405.3**	300.6	104.7
معدل النمو (%)	**%69**	%40.5	%305.1

المصدر: وزارة الاستثمار، تموز 2022.

- ارتفع حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار بشقية (المحلي والاجنبي) بشكل واضح، خلال النصف الأول من العام 2022، مقارنه مع ذات الفترة من العام 2021، ويعتبر ذلك مؤشراً على بدء تعافي الاقتصاد الأردني من اثار جائحة كورونا.
- بلغ حجم الاستثمارات **الكلية** في القطاعات الاقتصادية الوطنية المستفيدة من قانون الاستثمار خلال النصف الأول من العام 2022 ما قيمته (405.3) مليون دينار بزيادة قدرها (165.6) مليون دينار وبما نسبته (69%)، غالبيتها عن طريق الاستثمارات المحلية التي شكلت ما نسبته (74.2%) من اجمالي الاستثمارات الكلية.
- بلغ حجم الاستثمارات **الأجنبية** في القطاعات الاقتصادية الوطنية المستفيدة من قانون الاستثمار خلال النصف الأول من العام 2022 ما قيمته (104.7) مليون دينار بزيادة قدرها (78.9) مليون دينار وبما نسبته (305.1%).
- بلغ حجم الاستثمارات **المحلية** في القطاعات الاقتصادية الوطنية المستفيدة من قانون الاستثمار خلال النصف الأول من العام 2022 ما قيمته (300.6) مليون دينار بزيادة قدرها (86.7) مليون دينار وبمعدل نمو نسبته (40.5%).

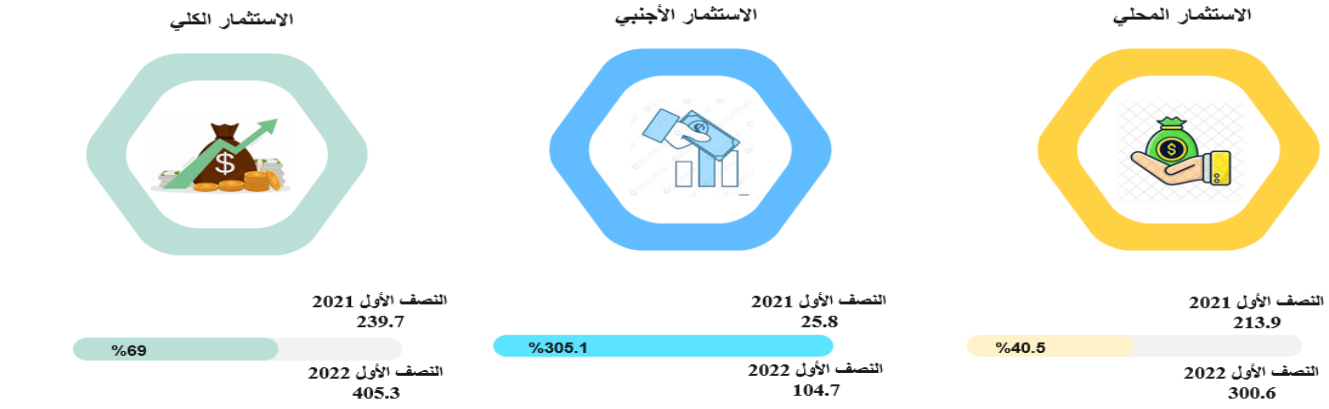

تحليل الخبر

❖ **التوزيع القطاعي الاستثمارات المستفيدة من قانون الاستثمار للنصف الأول من العام 2022:**

القطاع	حجم الاستثمار الكلي		حجم الاستثمار المحلي		حجم الاستثمار الأجنبي		عدد المشاريع		حجم العمالة المتوقعة	
	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022	2021	2022
الصناعة	**109.7**	**243**	99	144.5	10.7	98.5	125	122	4993	6748
السياحة	**65**	**97.8**	60.5	92.3	4.5	5.5	9	18	444	658
المستشفيات والمراكز الطبية المتخصصة	**39.6**	**35.5**	29.6	35.5	10	-	8	7	1533	977
الزراعه	**10.4**	**18**	10.4	18	-	-	8	3	438	445
تكنولوجيا المعلومات	**12.4**	**9**	11.8	8.9	0.6	0.2	53	48	479	460
الإنتاج الفني	**1.5**	**1.4**	1.5	1.4	-	-	2	3	30	44
الخدمات	**-**	**0.5**	-	-	-	0.5	-	1	-	8
مراكز البحوث	**0.9**	**-**	0.9	-	-	-	2	-	21	-
المجموع الكلي	**239.7**	**405.3**	**213.8**	**300.6**	**25.8**	**104.7**	**207**	**202**	**7938**	**9340**

المصدر: وزارة الاستثمار، تموز 2022.

❖ **احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى بين القطاعات المستفيدة من قانون الاستثمار للنصف الأول من العام 2022**، وبنسبة (60%) من اجمالي الاستثمارات المسجلة، وبحجم استثمار كلي بلغ (243) مليون دينار، مقارنه مع ذات الفترة من العام 2021 والبالغة (109.7) مليون دينار، وبزيادة بلغت (133.3) مليون دينار، وبحجم استثمار محلي بلغ (144.5) مليون دينار و(98.5) مليون دينار حجم استثمار أجنبي، وبعدد عمالة متوقع بلغ (6,748) فرصة عمل أي بنسبة (72.2%) من إجمالي عدد العمالة المتوقع استحداثها من كافة الاستثمارات، وبواقع (122) مشروعاً، من إجمالي المشاريع البالغة (202) مشروعاً.

❖ **احتل قطاع السياحة المرتبة الثانية من بين القطاعات المستفيدة من قانون الاستثمار للنصف الأول من العام 2022**، حيث بلغ حجم الاستثمار الكلي في هذا القطاع ما مجموعه (97.8) مليون دينار، بزيادة بلغت (32.8) مليون دينار مقارنه مع ذات الفترة من العام 2021، والبالغة (65) مليون دينار، وبحجم استثمار محلي وأجنبي بلغ (92.3) و(5.5) مليون دينار على التوالي، مقابل (60.5) و(4.5) مليون دينار على التوالي، وبعدد مشاريع بلغ (18) مشروعاً، مقابل (9) مشاريع للنصف الأول من العام 2021، وبعدد عمالة متوقع ارتفع الى (658) فرصة عمل، مقابل (444) فرصة عمل للنصف الأول من العام 2021.

❖ بالرغم من انخفاض حجم المشاريع المسجلة **بقطاع المستشفيات** خلال النصف الأول من العام 2022 مقارنه مع ذات الفترة من العام 2021، الا انه احتل المرتبة الثالثة خلال النصف الأول من العام 2022، مسجلاً ما نسبته (8.8%) من اجمالي الاستثمارات المسجلة، وبحجم استثمارات محلية بلغ (35.5) مليون دينار، مقارنه مع ذات الفترة من العام 2021 والبالغة (29.6) مليون دينار، وبواقع (7) مشاريع، وبعدد عمالة متوقع استحداثها بلغ (977) فرصة عمل.

❖ **جاء قطاع الزراعة بالمرتبة الرابعة**، حيث استقطب ما قيمته (18) مليون دينار خلال النصف الأول من العام 2022، مقابل (10.4) مليون دينار، وبزيادة بلغت (7.6) مليون دينار، وبنسبه نمو (73%)، وبواقع (3) مشاريع، وبحجم عمالة متوقع بلغ (445) فرصة عمل.

تحليل الخبر

❖ **حجم الاستثمارات المحلية موزعة قطاعياً خلال النصف الأول من العامين 2021 و2022 (مليون دينار).**

❖ **حجم الاستثمارات الأجنبية موزعة قطاعياً خلال النصف الأول من العامين 2021 و2022. (مليون دينار)**

❖ **عدد المشاريع الاستثمارية موزعة قطاعياً خلال النصف الأول من العامين 2021 و2022.**

❖ **حجم العمالة المتوقعة للاستثمارات موزعة قطاعياً خلال النصف الأول من العامين 2021 و2022**

❖ **الاستثمارات داخل وخارج المناطق التنموية للنصف الأول لعام 2022:**

المنطقة	الاستثمار الكلي (مليون دينار)	الاستثمار المحلي (مليون دينار)	الاستثمار الأجنبي (مليون دينار)	عدد المشاريع	العمالة المتوقعة
داخل المناطق التنموية	23.16	18.01	5.15	42	1,880
خارج المناطق التنموية	382.10	282.60	99.50	160	7,460
حجم الاستثمار الكلي	405.26	300.61	104.65	202	9,340

المصدر: وزارة الاستثمار، تموز 2022.

❖ بلغ عدد الاستثمارات **داخل المناطق التنموية** ما مجموعه (23.1) مليون دينار، وتشكل هذه الاستثمارات ما نسبته (5.7%) من الاستثمارات الكلية البالغة (405.3) مليون دينار، وبلغت قيمة الاستثمارات المحلية والأجنبية منها (18) و(5.2) مليون دينار على التوالي، وبواقع عدد مشاريع بلغ مجموعها (42) مشروعاً استثمارياً، وبعدد عمالة متوقع (1880) فرصة عمل.

❖ بلغ عدد الاستثمارات **خارج المناطق التنموية** ما مجموعه (382.1) مليون دينار، مشكله ما نسبته (94.3%) من الاستثمارات الكلية البالغة (405.3) مليون دينار، وبلغت الاستثمارات المحلية والأجنبية منها ما قيمته (282.6) و(99.5) مليون دينار على التوالي، وبواقع عدد مشاريع بلغ مجموعها (160) مشروعاً استثمارياً، وبعدد عمالة متوقع ببلغ (7460) فرصة عمل.

❖ **إحصائية الاستثمارات داخل وخارج المناطق التنموية للنصف الأول لعام 2022 (مليون دينار):**